دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي في الفكر الشرطي الحديث
المصدر:	الفكر الشرطي
الناشر:	القيادة العامة لشرطة الشارقة - مركز بحوث الشرطة
المؤلف الرئيسي:	عزالدين، أحمد جلال
المجلد/العدد:	مج6, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1997
الشهر:	يونيو
الصفحات:	52 - 61
رقم MD:	603860
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الفكر الشرطي، الأمن القومي، الأمن الوطني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/603860

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي في الفكر الشرطي الحديث

اللواء الدكتور / أحمد جلال عزالدين

مستشـــار مجلـــس الشعـــب المصـري لشـــؤون الأمـــن
وخبير الأمم المتحدة لشؤون مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة

الأمن القومي في الفكر الشرطي الحديث

- *... هذا المقال حاولت فيه ابراز بعض أهم عناصر الأمن القومي ، وايضاح بعض مفاهيمه ثم تبيان العلاقة بين الأمن القومي والاستراتيجية الأمنية. ولا شك أن الموضوعات التي يتناولها هذا المقال ، كثيرة ومتشعبة ، ولا أزعم أني قد قدمت عرضا شافيا لها تماما في هذه المساحة الموجزة ، وانما يمكن القول أنه يقدم رؤوس الموضوعات التي يجب دراستها في هذا المجال ...*

- *... ان تعريف الأمن القومي ليس أمرا يسيرا ، لأنه مسألة معقدة تتدخل فيها الكثير من المتغيرات ، كما أن عناصره هي عناصر معيارية لا يمكن وزنها بدقة ، ولكنه يمكن القول بايجاز أن الأمن القومي يعني " حماية الدولة ضد جميع الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدد غايتها القومية ومصالحها الحيوية " ومن هنا يتضح أن للأمن القومي بعدين رئيسيين هما البعد الداخلي والبعد الخارجي ...*

لواء دكتور
أحمد جلال عزالدين

مقدمة :

يمثل موضوع الأمن القومي ، أحد أحدث الدراسات في مجال العلوم الاستراتيجية ، ولم يكن هناك مفهوم واضح للأمن القومي ، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وتبلور هذا الموضوع وأخذ حقه من الدراسة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أدت تطورات أنماط وصور الصراع الى ظهور مفاهيم جديدة وأسس حديثة للاعتبارات التي يبنى عليها الأمن القومي والاستراتيجية القومية ككل.

ويمثل الأمن الداخلي للدولة أحد العناصر الهامة للأمن القومي الشامل ، وللأسف الشديد لم يدرس أحد بامعان وتدقيق ، العلاقة العضوية بين الأمن القومي الشامل ، والأمن الداخلي ، حيث تختلط عادة المفاهيم وتتداخل المعاني المتعلقة بهذا الموضوع.

وهذا المقال حاولت فيه ابراز بعض أهم عناصر الأمن القومي ، وايضاح بعض مفاهيمه ، ثم تبيان العلاقة بين الأمن القومي والاستراتيجية الأمنية.

ولا شك أن الموضوعات التي يتناولها هذا المقال ، كثيرة ومتشعبة ولا أزعم أني قد قدمت عرضا شافيا لها تماما في هذه المساحة الوجيزة ، وانما يمكن القول أنه يقدم رؤوس الموضوعات التي يجب دراستها في هذا المجال ، وسنحاول باذن الله في مقالات قادمة أن نتوسع قليلا في شرح تلك المفاهيم.

في مفهوم القوة القومية والأمن القومي

أولا : مفهوم القوى القومية

كان المفهوم السائد للقوة القومية للدولة مقتصرا على قوتها العسكرية ، ومن ثم فان الدولة التي تملك جيوشا أقوى وأكثر عددا وتجهيزا هي التي تملك قوة قومية أقوى في الصراع ، ولهذا كان حرص كل دولة على أن تجند كل امكاناتها من أجل تكوين جيش قوي تحقق به أهدافها في المجال الدولي ، سواء كانت تلك الأهداف توسعا اقليميا محدودا ، أو تحقيقا لامبراطورية عظمى ، أو كانت حماية الدولة من غزو الآخرين.

ومن خلال الحربين العالميتين ، وعقب الحرب العالمية الثانية ظهر بوضوح وجلاء ، قصور القوة العسكرية عن التعبير بمفردها عن القوة القومية للدولة ، فقد ظهرت قوى جديدة وتبوأت مكانها على المسرح الدولي ، أخذت دورها بجانب القوة العسكرية ، وتلك القوى هي :

(1) القوة السياسية POLITICAL POWER
(2) القوة الاقتصادية ECONOMIC POWER
(3) القوة الدبلوماسية DIPLOMATIC POWER
(4) القوة العسكرية MILITARY POWER
(5) القوة التكنولوجية TECHNOLOGY
(6) الادارة MANAGEMENT

وقد أدى التقدم الهائل في المواصلات والاتصالات الى أن العالم أصبح أكثر صغرا ، وتعقد العلاقات الدولية ، كما أدى التقدم العظيم في التصنيع والتخصص فيه ، الى زيادة الاعتماد الدولي المتبادل ، وأصبحت كل دولة في العالم مشاركة ـ سواء رغبت في ذلك أو كرهت ـ في النظام الدولي ، تؤثر فيه وتتأثر به ، بقدر ما تملكه من وسائل القوة ، ولم تتوقف وسائل القوة عند هذا الحد ، بل أصبح العالم المعاصر يعرف أشكالا جديدة غير ما سبق ذكره ، فالقوة الاجتماعية والحضارية دخلت في مكونات القوة القومية NATIONAL POWER والتي يعبر عنها بكلمات أخرى كالقوة الشاملة TOTAL POWER طبقا لأحدث مدارس القوة القومية للدولة.

وهذه القوى جميعا يتكون من محصلتها (وفق معادلة خاصة) القوة القومية للدولة ، فلا وجود للقوة العسكرية بغير قوة اقتصادية تساندها ، ولا يمكن أن تكون هناك قوة اقتصادية بغير نظام سياسي قوى ومستقر وهكذا.

وللقوة القومية وجهان ، وجه داخلي ووجه خارجي ، ففي الداخل تتضح وتظهر القوة القومية للدولة في ممارسة السلطة ، ولا نعني هنا بالسلطة فرض السيطرة عن طريق التسلط ، بل نعني ممارسة السلطات داخل الدولة ، وما تحظى به كل سلطة من هيبة واحترام ، ومدى الانضباط الاجتماعي داخل المجتمع ، أما الوجه الخارجي فهو ممارسة العلاقات الدولية ، والتي ترى المدرسة الواقعية في دراسات القوى القومية والأمن القومي ، أن القوة POWER هي أداة الدولة ووسيلتها للحركة في المحيط الدولي ، ويعبرون عن مفهوم القوة في هذا المجال بأنه قدرة احدى الدول على دفع حكومة دولة أخرى لاتخاذ موقف ، أو فعل شئ ما كانت لتختاره سواء تم ذلك بالاقناع أو الاجبار أو بالقوة العسكرية المباشرة.

ومن خصائص القوة القومية ، أنها نسبية كما أنها حقيقة موضوعية في عالم اليوم وعامل فاعل في النظام الدولي المعاصر ، وأنها ترجع الى الادراك ، وبذلك فالدولة ليست في حاجة حقيقية لاستخدامها للوصول الى النتائج التي تريدها ، ولكن يكفي أن يتخذ رئيس الدولة قراراته في السياسة الخارجية على أساس انعكاس ادراكه لماهية قوته ، وادراك الآخرين لتلك القوة ، وكذا ماهية قوة الآخرين.

ثانيا : حسابات القوة الشاملة للدولة :

تقسم المدرسة الحديثة في محاولة حساب القوة الشاملة للدولة ، وفق قيم كمية ، بتحويل كل العناصر المكونة لقوى الدولة – حتى المعنوية منها – الى أرقام.

والعناصر التي تتكون منها معادلة حسابات القوى الشاملة للدولة هي :

(1) الكتلة الحيوية : ويرمز لها (ك) ويخصص لها 100 درجة وتشمل موقع الدولة المطلق والنسبي ، والجبهات البحرية ، أي كتلة اليابس والمسطحات المائية ، ومساحة الدولة

والتي تختلف من الدول العملاقة مثل الاتحاد السوفيتي الى الفاتيكان، وشكل الدولة (دائري أو مستطيل أو مربع) ، والمظاهر الطبيعية لها (البناء الجيولوجي والتضاريس والأنهار والمناخ) والسكان (من ناحية التعداد والتقسيم والأثنوجرافي والديموجرافي) ونشاطهم ، والمواصلات ... الخ.

(2) القدرة الاقتصادية : ويرمز لها (ص) 200 درجة وتشمل الموارد الطبيعية والصناعية والغذاء والوقود والتكنولوجيا والتجارة ... الخ.

(3) القدرة العسكرية : ويرمز لها (ع) 100 درجة وتشمل القوة العسكرية النووية ، والقوة العسكرية التقليدية (نوعية القوة البشرية ـ فعالية الأسلحة ، والامداد ، ونوعية التنظيم ، وقدرات القتال ... الخ).

(4) القدرة على النفوذ اقليميا وعالميا : ويرمز لها (ن) 100 درجة ويعني قوة التأثير الذي تملكه الدولة في محيطها الاقليمي ، وفي النطاق العالمي ومالها من ثقل على هذين المستويين ، ويعتمد ذلك على ما تملكه من قدرات ، وما لها من علاقات.

(5) الأهداف الاستراتيجية : ويرمز لها (هـ) 10 درجات وتعني قدرة الدولة على وضع سياسة واستراتيجية تعكس المصالح القومية وتحمي القيم الجوهرية للدولة ، وأن تكون السلطة التنفيذية قادرة على شرح وتوصيل هذه الاستراتيجية للقائمين على تنفيذها ، وتكتسب الأهداف الاستراتيجية من عقلانيتها واتفاقها مع قدرات الدولة المتاحة والكامنة.

(6) الادارة الوطنية : ويرمز لها (أ) 10 درجات وتشمل قوة التماسك الوطني (التناسق الثقافي ـ التناسق الاقليمي) ، الانتماء القومي (قدرة السياسة الحكومية ـ الانضباط الاجتماعي) ، مدى ملاءمة الاستراتيجية للمصالح الوطنية وقوة الايمان بها.

(7) **القدرة الدبلوماسية** : ويرمز لها (د) 10 درجات وتعني قدرة الجهاز الدبلوماسي للدولة على توصيل ما تريده للمجتمع الدولي ، وعلى اقناع هذه المجتمعات بوجهة نظر الدولة.

معادلة حسابات القوى الشاملة للدولة :

هناك صيغة لقياس القوى الشاملة للدولة (ق) وفق المعادلة الآتية :

(ك + ص + ع + ن) × (هـ + أ + د) = ق

حيث تضاف القيمة التي تحسب للكتلة الحيوية زائد القدرة الاقتصادية زائد القوة العسكرية زائد القدرة على النفوذ ، والقيمة الكلية لهذه القيم ، تضرب في مجموع الدرجات للأهداف الاستراتيجية والارادة الوطنية والقدرة الدبلوماسية.

ثالثا : مفهوم الأمن القومي :

ان تعريف الأمن القومي ليس أمرا يسيرا ، لأنه مسألة معقدة تتدخل فيها الكثير من المتغيرات ، كما أن عناصره هي عناصر معيارية لا يمكن وزنها بدقة ، ولكنه يمكن القول بايجاز أن الأمن القومي يعني " حماية الدولة ضد جميع الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدد غايتها القومية ومصالحها الحيوية " ، ومن هنا يتضح أن للأمن القومي بعدين رئيسيين هما البعد الداخلي والبعد الخارجي ، ولاينفصل البعدان عن بعضهما بل هما وجهان لعملة واحدة ، حيث يتبادلان التأثير بشكل فعال وسريع ، كما يتضح جليا أن تماسك وتعاون الجبهة الداخلية هو أفضل السبل لتحقيق الأمن القومي في بعده الداخلي ، كما وأن قوة الدولة وما تعكسه هذه القوة على البيئة الخارجية من هيبة واحترام ، ومساهمتها في تدعيم التعاون الدولي ، تحقيقا للأهداف القومية ، لهو خير ضمان لتحقيق أمنها القومي.

وبصورة عامة ، فان هناك اتجاهين للنظر الى ظاهرة الأمن القومي :

الاتجاه التقليدي : وينظر الى الأمن القومي على أنه احدى القيم السياسية العليا ، فمثلا تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي " بأنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية " ، ويرى آخرون أن القيم القومية الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن القومي.

وقد نتج عن هذا الاتجاه توجه الحكومات المختلفة الى تخصيص جزء هام من مواردها البشرية والمادية في حماية تلك القيم الداخلية أو الحيوية ، يضاف الى ذلك أن مختلف الحكومات ربطت أمنها القومي بالتهديدات الخارجية دون أن تربط مستوى أمنها ببنيانها الداخلي والعلاقات الاجتماعية التي تميز مجتمعها ، وأدى ذلك الى مجموعة من الظواهر التي تعد في التحليل النهائي تهديدا للأمن القومي وليس اضافة لها ، ومنها حرمان المجتمع من الموارد الأساسية اللازمة لعملية التنمية.

والاتجاه الثاني : هو المضمون الاجتماعي والسياسي للأمن القومي والذي يعني أن الأمن هو التنمية ، فالأمن ليس مجرد تراكم السلاح ، والأمن ليس هو القوة العسكرية والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي ، ان الأمن هو التنمية وبدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن ، وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن.

ومن ثم يصير من الممكن تعريف الأمن القومي بأنه " قدرة المجتمع على مواجهة ـ ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف ـ وانما كافة المظاهر الطبيعية الحادة والمركبة للعنف " ، وتتحدد بناء على ذلك متغيرات الأمن القومي بثلاثة عناصر ـ التوازن والرفاهية والقدرة العسكرية :

ـ ويقصد بالتوازن قدرة المجتمع على خلق مزيد من الانسجام الدولي والداخلي ، أي مدى استطاعة المجتمع الوصول الى درجة أعلى من التعاون الدولي والاجماع الوطني.

- ويقصد بالرفاهية القدرة على تحسين الظروف المادية للحياة ، فضلا عن زيادة دور المواطن في الحياة السياسية وهو ما اصطلح عليه باسم الظروف النفسية للحياة.

ومن هذا يمكن أن نخلص الى الحقائق التالية :

(1) أن الأمن القومي هدف تسعى الدولة باستمرار الى تحقيقه والمحافظة عليه وأن وسيلتها الى ذلك هي قوتها القومية.

(2) ان القوة القومية لم تعد قاصرة على القوة العسكرية فقط وانما تدخل في حساباتها قوى أخرى عديدة.

(3) أن الأمن القومي يتوقف على قدرة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(4) أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق الا في جو من الاستقرار والانسجام الداخلي ، والاجماع الوطني ، والشرعي.

والحقيقة أن موضوع القوة القومية والأمن القومي ، هو من الموضوعات الحديثة نسبيًا في الطرح على بساط البحث ، في النطاق الذي يدرس به حاليا ، ورغم ذلك فقد تعددت فيه أوجه النقاش ، وتمادى الباحثون فيه الى مذاهب يغلب عليها التجريد ، والاغراق في الفلسفة بل وأحيانا السفسطة التي تذيب جوهر الموضوع ، وتشوه ملامحه.

ولنا وجهة نظر في هذا الموضوع ، هي أننا نرى أن جوهر الأمن وحقيقته ومبناه ، انما يخلص في عبارة واحدة ، هي القدر المتاح من حرية الدولة في اتخاذ القرار ، ذلك لأن كل الضغوط والتهديدات والقوى والأخطار الواقعة على الدولة ، انما تهدف - في الصراع - الى اجبارها على اتخاذ قرار معين أو الغائه أو تعديله أو تحويره ، بما يتفق ومصلحة الطرف الذي يمارس الضغط أو التهديد ، وقدرة الدولة على التصدي لهذا الخطر أو الضغط ، هو الذي يحدد مدى حجم الخطر أو الضغط أو التهديد ، ذلك لأن الأخطار

والتهديدات ليس لهـا حجم أو ضخامة ذاتيـة ، وانمـا هـو حجـم نسبي يقـاس بمـن يوجـه لـه الضغط أو التهديد ، فكلما كانت قوة الدولة وقدراتها عالية ، كلما كان أثر الضغط أو التهديـد ضئيلا ، والعكس صحيح ، ومن هنا فان حساب الخطر لا يقاس بحجمه فقط ، وانما يقـاس بقوة وحجم الدولة التي توجه اليها ، والتقدير هنا يعتمد على حدين ، أولهما حجـم الخطـر أو التهديد ، وثانيهما قوة الدولة وقدرتها ، فقد يكـون الخطـر أو التهديـد قويـا وهـائلا ، ولكـن الدولة الموجه اليها ذلك الخطر تملـك مـن أسباب مقاومتـه مـا يحيد ذلـك الخطـر ، ويجعلـه محـدود الفاعليـة ، والمثـل الـذي يمكـن التشـبيه بـه هـو أن دولـة تملـك عـددا مـن الطـائرات المتقدمة ذات القدرات الهائلة ، سواء من ناحية المدى والقدرة على المناورة وحجم ما تحمله من قنابل ، هذا العدد وتلك القدرة لا تقاس فقط بما لدى الدولة والخصم من أعداد ونوعيـات من الطائرات ، وانما يقاس أيضا بحجم ما لديها من وسائل الدفاع الجوي ، فاذا ما كان لـدى الدولة نظام محكم ومتقدم للدفـاع الجـوي فانـه يجعـل التفـوق الجـوي لدولـة الخصـم محـدود الفاعلية.

ومن هنا فان حجم الخطر يقاس بالقدرة الدفاعية ، فاذا ما توافر لدى الدولـة القـدر مـن المناعة التي يحظى بها الجسم السليم المتين البنيان ، فان قدرتها على التغلـب علـى المـرض ومقاومته يصبح أمرا يحتمل معه الشفاء العاجل ، أما الجسم الضعيـف المنهـك فانـه يتداعـى عند اصابته بأبسط أنواع الأمراض.

وعلى هذا فان عناية الدولة بتوفير عنـاصر القـوة القوميـة الشـاملة هـو الأسـاس الأول لحماية الأمن القومي من كل الأخطار ، وهو السبيل الأكثر ضمانـا والأفضـل مـن أي سـبيل آخر لمواجهة الضغوط والتهديدات للأمن القومي ، فهو نوع مـن التحصيـن والتطعيـم ضـد تلك الأخطار ، وما دمنـا لا يمكـن أن نتنبـأ الأخطـار والتهديـدات المسـتقبلية ، فـان علينـا أن ننمي قوتنا الذاتية التي تجعلنا قادرين علـى التصـدي لهـا مهمـا كـان حجمهـا أو ضخامتهـا ، وهذه القوة الذاتية هي – كما أسلفنا – القوة الشاملة للدولة بكل عناصرها المختلفة.